



نص الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد

الرباط - 30 يولييه 2012

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على من لا نبي بعده وآله وصحبه
الطيبين الطاهرين، أما بعد، فقد أيدت الأمانة والحيطة على صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ملكنا العزيز، بما يفتحه أمامك - شعبي العزيز - من

شعبي العزيز،

نخلد اليوم الذكرى الثالثة عشرة لاعتلائنا العرش، باعتبارها مناسبة متجددة تجسد عمق ما يربك بالعرش من أولصر الولاء الدائم والبيعة الوثقى والتلاحم العميق.

كما أنها مناسبة مواتية لتأكيد الخيارات الأساسية لببلادنا التي كرسها الدستور الجديد للمملكة، الذي أجمعت الأمة على اعتباره ميثاقاً متميزاً بما يفتحه أمامك - شعبي العزيز - من آفاق المشاركة الفعالة، وهو ما يحملنا جميعاً مسؤولية العمل المشترك لاستكمال نموذجنا المتميز في توكيد صرح الدولة المغربية العصرية، المتشعبة بقيم الوحدة والتقدم والإنصاف والتضامن الاجتماعي، في ولاء لهويتنا العريقة.

لقد دخلت بلادنا مرحلة جديدة، لم تكن محض مصادفة، ولا من صنع ظروف كارتية، بقدر ما تعد ثمرة سياسة متبصرة واستراتيجية متدرجة، انتهجناها منذ اعتلائنا العرش، بإرادة سيادية كاملة، في تجاوب تام مع تطوراتك المشروعة. فكان في مقدمة انشغالاتنا ترسيخ تلاحم المجتمع المغربي بتحقيق مصالحة المغاربة مع ذاتهم وتاريخهم، وذلك من خلال عمل هيئة الإنصاف والمصالحة، وكذا رفع الاعتبار للأمازيغية ك مكون من مكونات الهوية، ورصيد مشترك لجميع المغاربة، وتوسيع فضاء الحريات وحقوق الإنسان، مع تخويل المرأة وضعاً، في إطار مدونة الأسرة، يحفظ لها كرامتها وينصفها ويمكنها من سبل المشاركة في الحياة العامة. كما أقدمنا على إصلاحات اقتصادية عميقة لتعزيز البنيات التحتية للمدن المغربية وتحسين تهيئتها وفك العزلة عن العالم القروي، من خلال تزويده بالتجهيزات اللازمة، عاملين على توفير المناخ الملائم لتحفيز الاستثمار، علاوة على نهج سياسة للتأهيل الاجتماعي.



وفي هذا السياق، عززنا أورش العمل الاجتماعي والتنموي بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ سنة 2005، وفق رؤية شمولية لمحاربة الإقصاء والتمهيش والفقير، وبصفتنا أميراً للمؤمنين، ما فتننا نعمل، بمقتضى البيعة المقدسة التي نتولى أمانتها العظمى، على أن تهل المملكة المغربية نموذجاً في الالتزام بالإسلام السني الوصفي السليم، الذي لا مكان فيه للتكبر والتعصب والغلو والانغلاق.

كما ارتقينا بالمجلس العلمي الأعلى إلى مؤسسة دستورية، قائمة بالمهام الموكولة إليها في الفتوى وتقديم المشورة لجلالتنا في كل ما يهم الشأن الديني.

وبانخراطنا الجاد في هذه الإصلاحات تمكنا من فتح ورش المراجعة الدستورية، وفق مقاربة تشاركية. بيد أن إطلاق هذا المسار الضخم لم يكن هدفاً في حد ذاته، وإنما هو سبيل لاستكمال دولة الحق والمؤسسات وتحقيق التنمية الشاملة. وذلك شريطة أن يتحمل الجميع نصيبه من الالتزام المسؤول، حكومة وممثلين للأمة ومتخمين محليين وأحزاباً سياسية ونقابات وفاعلين اقتصاديين ومجتمعاً مدنياً، وفاء للميثاق الذي أجمعت عليه الأمة باعتمادها للدستور الجديد.

وفي هذا الصدد، سأظل - شعبي العزيز - على ما تعهدته في خديمتك الأول من اهتمام بانشغالات المواطنين، حريصاً على الوقوف الميداني على ظروف عيشهم والتجاوب مع انتصاراتهم بجميع فئاتهم. وفي نفس السياق، ما فتننا نصغي لمشاعر جاليتنا المقيمة بالخارج، مولين اهتماماً خاصاً لكافة أفرادها، مشيدين بتعلقهم القوي ببلدهم ووفائهم لهويتهم، ويدورهم البناء في تنمية وطنهم الأم. وفي كل الظروف الصعبة التي تجتازها بعض بلدان إقامتهم، لا يسعنا إلا أن نعبر عن مساندتنا وتضامننا مع المتضررين منهم. شعبي العزيز، لما كان تفعيل اختياراتنا على أرض الواقع يقتضي تحديد الأسبقيات وترتيبها، وفق مقاربة مضبوطة المراحل والآراء، فقد جعلنا من هذا النهج خارطة طريق لتفعيل ما نقدم عليه من إصلاحات. وانطلاقاً من كون دولة الحق والقانون هي مصدر كل تقدم، فقد جعلنا العدالة في مقدمة أورشنا الإصلاحية. وحيث إن الدستور الجديد يضمن استقلال القضاء في صلب منظومته، فإن الشروط باتت متوافرة لإنجاح هذا الورش الكبير، متطلعين إلى أن تعمل الهيئة العليا لإصلاح العدالة، وفق مقاربة تشاركية منفتحة، لإعداد توصيات عملية ملموسة، في أقرب الآجال وتشكل الجبهة المتقدمة التي أخلقناها، وكرسها الدستور الجديد، ورشاً كبيراً يتعين تدبيره بكامل التأنى والتبصر، ليكون تفعيلها كفيلاً بإحداث تغيير جوهري وتدرجي، في تنظيم هيكل الدولة، وفي علاقات



المركز بالجماعات الترابية. ولكسب رهانات هذا المسار، يتعين فسم المجال لتجديد النخب، والمشاركة الواسعة والمكثفة للنساء والشباب، وفتح الآفاق أمام المواهب والمواهبين المؤهلين، المتحلين بروح المسؤولية والنزاهة. كما نهيب بالحكومة الشروع في إصلاح الإدارة العمومية، لتمكينها من مواكبة متطلبات هذه الرؤية الترابية الجديدة. وهو ما يصرح مسألة اللاتمركز، الذي ما فتننا ندعو إليه منذ أزيد من عشر سنوات. ومن هذا المنطلق، فالحكومة مطالبة باعتماد ميثاق للاتمركز، بما يمكن الإدارة من إعادة انتشار مرافقها، ومساعدتها على التجاوب الأمثل مع حاجيات المصالح اللامركزية، وجعلها تستشعر المسؤولية الحقيقية، في وضع المشاريع وحسن تسييرها.

وذلك بموازاة مع الانكباب على الورش الكبير للإصلاحات اللازمة، لتفعيل التنظيم الترابي الجديد، في إطار حكمة جيدة، تضع التنمية البشرية في صلب اهتمامها. إذ لا سبيل إلى رفع التحديات التي تواجه هذه الحكامة إلا بتحقيق تنمية بشرية عادلة ومنصفة، كفيلة بالتصدي للعجز الحاصل في المجال القروي، والخصاص الذي يعيق النمو في الوسط الحضري.

ولذا كان القضاء والجمهورية والحكامة الترابية، في صدارة أسبقياتنا، فإنه ينبغي، إضافة إلى ذلك، إيلاء عناية خاصة لتفعيل المؤسسات المنصوص عليها في الدستور الجديد، ذات الصلة بالحكامة الجيدة، ومحاربة الرشوة، وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بصفة عامة. شعبي العزيز، إن الركود الاقتصادي الذي يعيشه العالم منذ 2008، وما نتج عنه من تغيرات على صعيد العلاقات الدولية، في إطار العولمة، وكذا التحولات الاجتماعية والسياسية التي يعيشها المحيط الإقليمي، يحثنا على مواصلة الإصلاحات، ويعزز اقتناعنا بصواب الخيارات السوسيو-اقتصادية، التي أخذنا بها منذ أمد بعيد. حيث مكنتنا من إهلاق أوراش كبير، كفيلة بدعم البنيات التحتية، والتجهيزات الأساسية التي تتطلبها بلادنا، وذلك في إطار الاستراتيجيات القطاعية، التي تمت بلورتها وفق معايير ناجعة، لبلوغ الأهداف المتوخاة.

وفي هذا الصدد، انصبت جهودنا على النهوض بمختلف المجالات الصناعية، والتكنولوجيات الحديثة، من خلال تهيئة أقطاب وفضاءات اقتصادية مندمجة، كفيلة بتوسيع آفاق الاستثمار وتحسين القدرات التنافسية لمقاولاتنا.

واعتبارا لما نوليه من أهمية بالغة للقطاع الفلاحي، فإنه يتعين مضاعفة العناية بمخاض المغرب الأخضر، الذي يعد عاملا أساسيا للتنمية الفلاحية. وهو ما يتطلب تكثيف أنشطته، بقصد توسيع وتنويع المنتج المغربي، والرفع من مردوديته، وتقوية قدرات الفلاحين الصغار



في إطار برامج تضامنية، تساهم في تحسين الظروف المعيشية لساكنة العالم القروي، لا سيما في المصرفية المناخية الصعبة التي عرفها المغرب خلال السنة الأخيرة. لذا، نجد دعوتنا للحكومة من أجل توفير شروط التكامل بين مختلف الاستراتيجيات القطاعية، واعتماد آليات لليقظة والمتابعة والتقويم، تساعد على تحقيق التناسق فيما بينها، وقياس نجاعتها، وحسن توظيف الاعتمادات المرصودة لها، مع الاجتهاد في إيجاد بدائل للتمويل من شأنها إعطاء دفعة قوية لمختلف هذه الاستراتيجيات.

وفي هذا الإطار، نؤكد على ضرورة تكييف الآليات التعاقدية المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. هدفنا تحقيق الاستفادة المثلى من الاستثمارات المتاحة. وإدراكنا من الأهمية هذه الشراكة، اعتمدنا مقاربة مبتكرة، من خلال إحداث الهيئة المغربية للاستثمار، التي تضم صناديق الاستثمار القطاعية الوصية. هذه الهيئة التي تتوخى تعزيز الاستثمار في مختلف المجالات المنتجة، وتحفيز الشركات مع المؤسسات الدولية. غايتنا تمكين بلادنا من فرص التمويل، التي تتيحها الصناديق السيادية الخارجية، وبصفة خاصة صناديق دول الخليج الشقيقة، التي نشيد بإسهامها الفعال في دعم المشاريع التنموية ببلادنا. وفي هذا الصدد، ينبغي التذكير بأن القطاع السياحي يشكل عاملاً قوياً في النهوض بالتشغيل وتنمية الثروة الوطنية، انطلاقاً مما يتوفر عليه المغرب من مؤهلات طبيعية متنوعة، وخصوصيات حضارية وتراثية غنية.

وقد اعتمدنا منذ سنة 2001، استراتيجية شاملة، قوامها برامج محددة، ساهمت في تهيئة هذا القطاع وتنميته. وذلك ما جعلنا نعمل على تدعيمه في نطاق رؤية 2020، المعززة بصندوق "وصال" للاستثمار السياحي، والقائمة أساساً على التنمية المستدامة. وهو ما يجعل المغرب وجهة سياحية متميزة في الفضاء المتوسطي.

شعبي العزيز،

لقد حرصنا على جعل العنصر البشري، وخاصة شبابنا الواعد، في صلب كل المبادرات التنموية، وغايتها الأساسية. وهو ما نعمل على تجسيده في مختلف مشاريع وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

واعتباراً لما حققته هذه المبادرة من نتائج إيجابية في النهوض بالفئات المعوزة، قررنا تقوية أنشطتها، وإلزامها منها المدرجة للدخل، وتوسيع مجالاتها بإطلاق البرنامج التأهيلي الخامس،



الكفيل بسد الخصاص بالمناطق الأكثر هشاشة ، التي تفتقر إلى التجهيزات الأساسية الضرورية ،
داعين الحكومة إلى توفير شروط تفعيل هذا البرنامج .

ومن منطلق حرصنا القوي على تحقيق الإنصاف، ومساعدة الأشخاص الأكثر حرمانا،
حرصنا على تفعيل نظام المساعدة الصحية لفئاتهم (راميد). هذا النظام الذي كان ثمرة إعداد
لهوويل المدنى ، أنخرجه فيه المغرب منذ عشر سنوات ، بقصد النهوض بالفئات المعوزة.

وهو ما يستوجب من الحكومة بذل كل الجهود لإنجاح هذا النظام ، من خلال استهداف
دقيق للفئات المعنية ، والتكفل بالخدمات المحددة بصرق مناسبة.

ولجعل هذا النظام يحافظ على هدفه الإنساني ، يتعين الحرص على ألا يقع استغلاله من
لحرف أي توجهات سياسية، من شأنها تحريفه عن مساره النبيل، مع ما يترتب على ذلك
من إخلال في هذا المجال أو فيما سواه من المجالات الاجتماعية.

كما نحثها على التجاوب مع المتطلبات الاجتماعية للمواطنين ، مع الحرص على تحقيق
حكمة جيدة للسياسة المالية لبلادنا ، بهدف تحصين قدراتها التنموية ، والحفاظ على
مصادقيتها على الصعيد الدولي .

واقننا منا بضرورة الحفاظ على مستقبل أجيالنا القادمة، لم نفتأ نؤكد على تلامز التنمية مع
ضمان حماية بيئتنا، بما يكفل التنمية المستدامة لبلادنا . لذا، نعمل بكل حزم ، على الحفاظ على
ثرواتنا الطبيعية ، وحسن تدبيرها واستثمارها للنهوض بالاقتصاد الوطني. وفي إطار هذا التوجه،
يندرج البرنامج المصموم الذي ألقناه ، لإنتاج الطاقة المتجددة من مصادر ريفية وشمسية،
لتخفيض وارداتنا من الطاقات التقليدية ، وتخفيف عبئها على الاقتصاد الوطني.

شعبي العزيز،

ستظل الدبلوماسية المغربية وفيه لشواتها العريقة في التعامل مع العالم الخارجي ، على أساس الثقة
في الذات ، واحترام الشرعية الدولية ، والالتزام بكل ما يعزز السلم والأمن الدوليين ، ومناصرة
القضايا العادلة ، وتقوية علاقات التعاون الدولي في كل مجالاته.

ففيما يتعلق بمحيطنا المغاربي المباشر، فإن التحولات الكبرى التي تشهدها المنطقة ، تمنحنا
فرصة تاريخية للانتقال بالاتحاد المغاربي من الجمود إلى حركة تضمن تنمية مستدامة
ومتكاملة .

لقد سبق لنا أن دعونا إلى إنشاق نظام مغاربي جديد ، لتجاوز حالة التفرقة القائمة بالمنطقة ،
والتصدي لضعف المبادلات ، بقصد بناء فضاء مغاربي قوي ومنفتح .



والر أن يتم تحقيق هذا المبتغى الاستراتيجي، سيواصل المغرب مساعيه في أفق تقوية علاقاته الثنائية، مع كافة الشركاء المغاربة، بمن فيهم جارتنا الشقيقة الجزائر. وذلك استجابة للتطلعات الملحة والمشروعة لشعوب المنكفة، لا سيما ما يتعلق بحرية تنقل الأشخاص والسلم ورؤوس الأموال والخدمات.

ولهذه الغاية، تؤكد المملكة المغربية عزمها على الاستمرار في الانخراط بحسن نية في مسلسل المفاوضات، الهادف إلى إيجاد حل نهائي للخلاف الإقليمي المفتعل، حول الصحراء المغربية، على أساس المقترح المغربي للحكم الذاتي، المشهود له بالجدية والمصادقية من طرف المجتمع الدولي، وذلك في إطار سيادة المغرب ووحدته الترابية.

ولن انخرط المغرب في هذا المسلسل إلا يعادله إلا عزمه على التصدي، بكل حزم لأي محاولة للنيل من مصالحه العليا، أو للإخلال بالمعايير الجوهرية للمفاوضات.

وفي أفق التوصل إلى حل سياسي دائم في إطار الأمم المتحدة، وانطلاقاً من الشرعية التاريخية للمغرب، ورجاحة موقفه القانوني، فإن المغرب منكب على تحقيق الجمهورية المتقدمة في الصحراء المغربية، ومواصلة إنجاز أورايش التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه المنكفة الأثيرة لدينا، ولدى قلوب المغاربة أجمعين.

وبالنسبة للعالم العربي، فإن الواقع السياسي الراهن، يحتم أكثر من أي وقت مضى، القيام بتكوير العمل العربي المشترك في أفق الاستجابة لتطلعات شعوبه في إطار من التضامن الفعال والالتزام المتبادل، تجاه ما يقتضيه بناء المستقبل العربي، من ترسيخ أسباب التعاون المثمر، وتقاسم المصالح العليا لأبنائه.

وفي هذا الصدد، نشمّن القرارات التي تم اتخاذها لتجسيد الشراكة الاستراتيجية التي تجمع بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، مؤكدين التزامنا الراسخ بتعميق علاقاته مع هذه الدول الشقيقة، وتعزيزها في جميع المجالات.

بيد أنه لا يجوز بأي حال أن تحجب التصورات الحالية، ضرورة التعايش دولياً مع القضية الفلسطينية الجوهرية، بشكل فعال وملوم، فقد بات من الضروري إعادة النظر في طريقة تعامل المجتمع الدولي مع هذه القضية، علماً أن الغاية التي لا محيد عنها تتمثل في ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة، وقابلة للحياة، داخل حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.



أما منطقة الساحل والصحراء، فإنها تشهد مآخض عديدة، تشكل تهديدا للوحدة الترابية والوطنية للدول، مما يقتضي من المجتمع الدولي أن يوليها اهتماما عاجلا من خلال القيام بمبادرات حازمة.

وبخصوص الدول الإفريقية جنوب الصحراء، فإن المملكة المغربية تكفل منخرطة في المشاريع الفعالة للتعاون معها. هدفها دعم برامج التنمية البشرية المحلية في القطاعات ذات الأولوية. وأما بالنسبة للقارة الأوروبية، فإن علاقة المغرب مع الاتحاد الأوروبي، قد دخلت مرحلة جديدة، نعتبرها إصارا مرجعيا لمقاربة جيو-سياسية واعدة، تتوخى إعادة النخس في أسس الفضاء الأوروبي - متوسعي، بناء على وحدة المصالح والمبادرات المشتركة.

لقد حان الوقت لإعطاء دفعة وتوجه جديد للاتحاد من أجل المتوسط، كي يصبح محفز حقيقيا، وقاهرة لتحقيق الرخاء المشترك، بصفتي البحر الأبيض المتوسط.

وفي سياق العلاقات المتصورة مع جميع دول الاتحاد الأوروبي، نود الإشادة بعمق الروابط التاريخية، وبالاتفاق الواسعة التي تجمع المغرب بالجاراء إسبانيا، المدعومة بالأوصال الوهيدة التي تجمعنا بجلالة الملك خولن كارلوس الأول، وبالوثائق التاريخية بين الأستين الملكيتين في البلدين الجارين.

وفي هذه الصفة الصعبة التي نجتازها، نعرب مجددا عن التزامنا بتسهيل سبل إتاحة الفرص لتوفير ظروف اقتصادية جديدة وملائمة، من أجل خلق ثروات مشتركة، تجسيدا لعمق التضامن الفعلي بين بلدينا.

وقد أصدرنا توجيهاتنا السامية للحكومة، لتفعيل هذا الشأن، بما يقتضيه الأمر من اهتمام وسرعة في التنفيذ.

وفضلا عن العلاقات بدول الجوار، فإن المملكة تواصل مجهوداتها لتعزيز وتنويع شراكاتها الواعدة مع باقي مناطق المعمور. وذلك بالتركيز على التنمية البشرية، في إطار تعاون ملموس جنوب - جنوب، مع شركائنا في مختلف البلدان النامية.

وسيوصل المغرب بذل مساعيه الحثيثة، في إطار المنصمات الدولية، مؤكدا التزامه بالدفاع عن التعاون متعدد الأطراف، وفقا للأهداف النبيلة لميثاق منظمة الأمم المتحدة. شعبي العزيز، إننا، ونحن نستحضر في هذه المناسبة الوطنية الخالدة، تقييم المنجزات الإصلاحية، والمبادرات التنموية، وامتشاف الآفاق المستقبلية الواعدة، والشروع في تفعيل الدستور، لا يسعنا إلا أن نستشعر بكل وفاء مدى الإجلال للأرواح الصاهرة لقائدي تحرير المغرب وبناء دولته



العصرية، جدنا المقدس جلالة الملك محمد الخامس، ووالدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني،
لهيب الله نراهما، وكافة شهداء الحرية والاستقلال والوحدة الترابية الأبرار، الذين صدقوا ما
عاهدوا الله عليه، جزاهم الله عن وكنهم وأمتهم خير الجزاء.
كما نتوجه بعبارات الإشادة والتقدير إلى قواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي،
والأمن الوطني والإدارة الترابية والقوات المساعدة والوقاية المدنية على تجندهم الدائم وعملهم
الدؤوب وراء قيادتنا للدفاع عن حوزة المغرب وسيادته والسهر على أمنه واستقراره.
والله تعالى نسأل في هذه الأيام الرمضانية المباركة الجديرة باستجابة المولى جلت قدرته أن
يلهمنا وكافة من يتحملون أمانة النهوض بمصالح الأمة وخدمة الصالح العام كامل السداد
والتوفيق في نهل ترسيخ دولة الحق والمؤسسات والمواطنة الكريمة والتعايش والوئام والوحدة
الوطنية والترابية. " إن يعلم الله في قلوبكم خير ليؤتكم خيرا ". صدق الله العظيم، والسلام
عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".